



النحو العربي ونحو النصّ اتّصال أم انفصال؟

Arabic grammar and text grammar: connection or separation?

كادي نورة*، جامعة يحي فارس -المدية، الجزائر. البريد الإلكتروني: mradjai@yahoo.com

تاريخ المقال

الإرسال: 2021-05-09 القبول: 2021-09-21 النشر: 2022-05-15

الكلمات المفتاحية

ملخص البحث

لقد حرص العرب قديما على تقنين قواعد للغة العربية تحفظها من الزوال، وهذا ما جعلهم يركّزون على النطق السليم للجمل، لذلك عدّ هذا النوع من النحو نحوًا جمليًا مهمته الوقوف عند الجملة تحليلًا ووصفًا. غير أنّ هذا الأمر لا يعني بحال خلوّ اللغة العربية من نحوٍ يمكن أن يصف بئى تفوق بنية الجملة، وليست الضمائر والإحالات والاستبدالات..... وغيرها إلا وسائل متوفرة في النحو العربي يمكن لها أن تحقق التماسك الذي تسعى إلى البحث فيه اللسانيّات الحديثة (نحو النصّ).

يطمح هذا البحث إلى التأكيد على أهميّة النحو العربي في قدرته على مسيرة نحو النصّ، هذا الأخير الذي يجعل من البحث في تماسك النصّ عن طريق قواعد موجودة داخلها مهمته الأكبر. وقد خلص هذا العمل إلى هدف هام هو أنّ النحو العربي ونحو النصّ على اتّصال دوما.

Abstract

Place The ancient Arab scholars were keen to establish rules of Arabic language that protect it from disappearing, so they focused on the correct pronunciation of sentences. Therefore, this type of grammar was considered as a “sentential grammar” whose task is limited in describing and analyzing sentences. However, this does not mean in

Keywords

Arabic grammar
Text grammar
Correlation
Cohesion

* المؤلف المرسل

any way the absence of an Arabic grammar that can describe supra-sentence structures, where several entities like pronouns, references, substitutions can achieve “coherence” which is one of the most important topics in text grammar.

This paper confirms the ability of Arabic grammar to be compatible with text grammar, and thus they are always connected.

1. مقدمة:

لا يختلف اثنان في أنّ النّحو العربي كغيره من الدّراسات اللّغوية العربيّة التي انتعشت وقويت في حقبة زمنية معينة كان وليد القرآن الكريم الذي نزل في بيئة عربيّة باللّغة العربيّة للعرب ولغير العرب، ولا شكّ أنّ نزوله بهذا اللّسان الذي عظم شرفا بحفظه لكتاب الله العزيز قد شكّل تحدياً لجهازة العربيّة وفصحائها من أجل البحث في أسرار هذه اللّغة، وقد زادت الحاجة إلى ذلك عندما دخل في الإسلام الكثير من الأعاجم الذين لا عهد لهم بالعربيّة، فخاف العرب أن يصيب القرآن اللّحن، وخيف أن تزول الملكة العربيّة التي كانت من أحسن الملكات إبانة عن المقاصد، ومن أجل ذلك سارع اللّغويّون العرب للتّقييد للنّحو العربيّ والتّأسيس له. وانطلاقاً من هذه الأهميّة للنّحو العربي وقيّمته العظيمة تشكّل اليقين لدينا أنّ آفاق هذا النّحو ممتدّة لتساير الدّراسات اللّغوية الحديثة، ولذلك ارتأينا أن يكون البحث مركزاً على طرح الإشكاليات التّالية: هل يستطيع النّحو العربيّ أن يساير اللّسانيّات الحديثة، خاصة تلك اللّسانيّات التي تُعنى بتحليل أبنية النّصوص وهي اللّسانيّات النّصية أو نحو النّص؟ وهل يقدر هذا النّحو العربي الذي اعتُبر أساساً نحواً جملياً بامتياز أن يحلّل المنجزات اللّغويّة التي هي في الأساس بنى أكبر من الجملة؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هي الأدوات الإجرائيّة التي سيعتمد عليها في وصف النّصوص وتحليلها؟.

تحاول هذه الورقة البحثيّة إذن من خلال طرح هذه الإشكالات ومناقشتها إلى تحقيق قيمة هامّة تكمن في بعث التّراث العربي وتبسيط الضّوء على ما قدّمه الأوّلون العرب من إسهامات جليّة فاقت ما قدّمه

اللّسانيّون الغرب الذين يزعمون أنّ نحو النّص دراسة غربيّة بحت. والحق يقال إنّ تحقيق هذا الهدف ما هو إلّا تأكيد على مكانة اللّغة العربيّة التي تملك من الخصائص ما يجعلها لغة حيّة بامتياز، لا تزال تؤكّد على الدّوام بقاءها وقوّتها. وتحقيق هاذين الهدفين العظيمين يحتمّ على أتباع المنهج الوصفي، التّحليلي الذي يقف على الظواهر اللّغويّة وصفا وتحليلاً.

2. شبه الجزيرة العربيّة مهد العربيّة

اللّغة العربيّة من اللّغات السّامية وهي "زمرة من اللّغات الحيّة المزدهرة أوتيت من القوة ما حفظ لها البقاء وأمدّها بعوامل النّماء، وأقواها العربيّة، وتليها العبريّة، والسّريانيّة، والحبشيّة السّامية" (طليمات غازي، 2000، صفحة 65). وتختلف الآراء ولا تكاد تتفق على موضع محدّد بعينه لظهور اللّغة العربيّة وغيرها من اللّغات السّامية، فمن الآراء من يؤكّد أنّ هذه اللّغات كانت بلاد نجد والحجاز واليمن المنبت الخصب لها، كما تدل آراء أخرى أنّها ظهرت أوّل مرّة في "أرض بابل والعراق ثم انتشرت في شبه الجزيرة العربيّة والبقاع المجاورة لها" (مومن، 2008، صفحة 34).

وعلى هذا الأساس يتأكّد لدينا أنّ انتشارها في هذه المواضع بالذّات هو ما مكّن لها من أن تحافظ على أهم خصائصها الأولى التي مازتها عن اللّغة العربيّة التي نعرفها الآن، إذ بقي استعمالها محصوراً في حدود شبه جزيرة العرب وما جاورها. فقد ظلّت هذه الأخيرة إلى زمن بعيد معزولة عن كلّ التّيارات والتّأثيرات الخارجيّة التي قد تساهم بشكل أو بآخر في إحداث بعض التّغييرات والتّبديلات عليها.

أو تحته أو بين يديه، وكانت هذه مهمة أبي الأسود الدؤلي.

إنّ الخطوة الأولى التي خطاها أبو الأسود الدؤلي حينما قام بضبط حركات القرآن جعله يصل إلى أنّ هذه الحركات لم توضع عبثاً، إذ لابدّ من تفسير للرفع أو النّصب أو الخفض. كلّ هذه الأفكار التي طافت بذهن هذا النّحويّ الفذّ أدّت به إلى التّفكير في وضع قواعد للنّحو تسهّل للدارسين والمتعلّمين ولحفظ القرآن عدم الوقوع في الخطأ. والاهتداء إلى النّحو وقواعده كان ضروريا في هذه الحقبة بالذات حتى "يلحق من ليس من أهل اللّغة العربيّة بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شدّ عنها بعضهم ردّه إليه" (ابن الجني، 1986، صفحة 32). وعلى ذلك نجد ابن خلدون يؤكّد على أهميّة النّحو فيقول: "... والذي يتحصّل أنّ الأهمّ المقدم منها هو النّحو إذ به يتبيّن أصول المقاصد بالدلالة، فيُعرف الفاعل من المفعول، والمبتدأ من الخبر ولولاه لجُهل أصل الإفادة" (ابن خلدون، 2005، صفحة 483). وقد بيّن هذا العلامة كذلك أنّ أهميّة النّحو تفوق اللّغة "فلذلك كان علم النّحو أهمّ من اللّغة، إذ في جهله الإخلال بالتّفاهم جملة وليست كذلك اللّغة" (ابن خلدون، 2005، صفحة 483). ومن يطالع كتب النّحاة العرب يقف على تلك الإسهامات العلمية الثرية في فهم دقائق اللّغة العربيّة التي تعكس بعمق دقة التفكير العربيّ بحيث "وصلوا بالبحث اللّغوي إلى نتائج صوتيّة ونحويّة ودلاليّة باهرة تنمّ عن عمق العقلية العربيّة وقدرتها في تتبّع منازل التحليل اللّغوي" (عبد الجليل، 2002، صفحة 218). وفي هذا السّياق أيضا يقول

وشاءت الأقدار أن تكون لغة العرب هي اللّغة الحافظة لآخر كتاب سماويّ، فجاء القرآن الكريم بلسان عربيّ. يقول رب العزّة "إنّا أنزلناه قرآنا عربيّا لعلّكم تعقلون" يوسف الآية 2. لقد كان القرآن الكريم دافعا قويا للعرب لقيام أبحاث ثرية كان مناط اهتمامها قائما على توخّي أسرار نظم القرآن الذي لم يوجد في غيره ولم يُعرف قبل نزوله، إذ فيه من الانبهار والهيبة والرّوعة ما يفسّر أوصافهم له، خاصّة وأنّ العرب أنفسهم كانوا أهل فصاحة وبيان، لذلك وجدوا في القرآن من الأساليب وقوّة النظم ما لم يعهدوه قط، فهو كما قالوا "لا تفتى عجائبه ولا يخلّق على كثرة الردّ" (الجرجاني، 1992، صفحة 389).

وإقبال النّاس على تعلّم القرآن وحفظه وتلاوته لم يكن حكرا على العرب، فقد أقبل عليه غيرهم من العجم إقبالا شديدا، خاصّة بعدما اعتنقوا الإسلام وانضوا تحت رايته. ورغبتهم الشديدة وإصرارهم على فهم القرآن قابله سعي حثيث من أجل تعلّم تلك اللّغة الجديدة التي صارت لغة دينهم ومعاشهم. ولكن هذه الأفواج البشرية قد بدأت تلحن في كلام العرب وقد بلغ مبلغه حين وصل إلى قراءة بعض الآيات قراءة خاطئة. وكما لحق اللّحن القرآن الكريم فقد لحق أيضا "كثيرا فيما رُوي من الحديث لأنّ كثيرا من الرّواة كانوا غير عرب" (الدمامي، 1998، صفحة 07).

3. النّحو العربيّ النّشأة والأهداف

لقد كانت غاية النّحو في بداية نشأته هو حماية القرآن من التّحريف الذي وقع فيه بعد اختلاط العرب بالعجم وبعد اتّساع الرقعة الجغرافية لبلاد العرب، فقد أحسّ علماء العربيّة ونحّاتهم أنّ غيرتهم على القرآن واللّغة العربيّة تملي عليهم الإسراع في إيجاد حلول جادّة تمنع نفاذ اللّحن إلى كلّ القرآن، "فكان الهدف الأوّل هو شكل القرآن بوضع نقاط فوق الحرف

المستشرق الألماني يوهان فك "ولقد تكفّلت القواعد التي وضعها النحاة العرب في جهد لا يعرف الكلل، وتوضحية جديرة بالإعجاب بعرض اللغة الفصحى وتصويرها في جميع مظاهرها، من ناحية الأصوات، والصيغ، وتركيب الجمل، ومعاني المفردات على صورة شاملة حتى بلغت كتب القواعد الأساسية عندهم مستوى الكمال لا يسمح بزيادةٍ لمستزيدٍ" (الراجعي، 2009، صفحة 07).

وقد أدّى ذلك كله إلى الحفاظ على العربية من الاندثار والزوال طوال هذه القرون وكله راجع إلى النحو، كما أسهم في تيسير فهم قواعدها وتسهيل تعلّمها خاصة للأعاجم الذين دخلوا في الإسلام. لقد كان علماء السلف يقولون "إنّ النحو قياس يُتبع فيجعلنا نتكلّم كما تكلمت العرب" (تمام، 2000، صفحة 09). النحو إذن أساس ضروري لتعلّم وتعليم اللغة العربية، فهو حجر الأساس لكل دراسة دينيّة أو دنيويّة.

4. النحو العربي واللّسانيات

يجدر التذكير هنا أن استخلاص قواعد النحو العربي واستنباطها وضبطها فيما اصطلح عليه اللّغويّون العرب بـ "علم النحو" قد قطع أشواطاً كبيرة لا يجحدها جاحد، فقد بدأ النحاة عملهم باحثين في المرحلة الأولى ولكنهم بعد دراسات واعية ومنظمة كانت مرحلة التّعليم. وقد اتّخذت هذه الدّراسات النّحويّة في مراحلها الأولى -كما فعلت الدّراسات اللّسانيّة الحديثة- من المنهج الوصفي طريقاً تتّبعه، فقد عمل النحاة العرب في جهد لا يعرف الملل على وصف اللغة العربيّة وتفحص ظواهرها من خلال جمع المادة اللّغوية وملاحظتها واستقراءها.

والحقّ يقال إنّ الخطى التي سار على نهجها النحاة العرب تعكس معرفتهم بالمنهج العلمي، فقد اتّخذ النحاة العرب من اللغة العربيّة مادة الملاحظة والاستقراء والوصف، وبناء على هذا التّصور كانوا ينظرون إلى لغتهم منطلقين من المادة التي وقع عليها الاستقراء على أنّها "تعبيرات عن الوظائف اللّغوية التي تؤدّيها الوحدات اللّغوية سواء كانت هذه الوحدات صوتية، أم صرفيّة، أم نحويّة، أم معجميّة، فلا يُنظر إليها باعتبارها معايير يجب اتّباعها" (تمام، 2000، صفحة 28).

إنّ علم النحو الذي وصل إليه النحاة وأصلّوه في كتبهم هو تلك "القواعد التي يسير عليها الكلام العربي ووضعتها في قوالب تُتخذ للتّعليم" (السعران، صفحة 325). وقد عرّفه (علم النحو) أبو بكر محمد السّري النّحوي قائلاً "النحو إنّما أريد به أن ينحو المتكلّم إذا تعلّمه كلام العربي وهو علم استخرجه المتقدّمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللّغة، فباستقراء كلام العرب فاعلم: أنّ الفاعل رُفع، والمفعول به نُصب ..." (بن سهل بن سراج، 1996، صفحة 35).

ولم يكتف علماء العربية بمجرد النقل ولكنهم حاولوا تحديد أماكن بعينها، فقد رفض نحاة البصرة وعلى رأسهم الخليل وسيبويه الأخذ بكلام العرب الذين اتّخذوا من الحواضر مستقراً لهم، وحجّتهم في ذلك أنّ الحاضرة من العوامل القويّة في فساد اللّسان العربي. قال أبو عمرو بن العلاء "لم أربدوياً أقام في الحضر إلّا فسد لسانه غير رؤبه والفرزدق" (طليمات غازي، 2000، صفحة 99). وكما ضيقوا الأماكن التي يُحتج بها من كلام العرب، فقد ضيقوا زمن الاحتجاج أيضاً، وما فعله الخليل في كتاب العين وسيبويه في كتابه لدليل قوي لا يقبل الشك، إذ وُجد الزمن فيهما محدّد البداية والنهاية "أمّا البداية فالقرن الذي سبق الإسلام وأمّا

النهاية فسنة 150 هجري. فكلّ كلام مات قائله بعد هذه السنة مرفوض لا يُحتجّ به في دراسة اللّغة والنحو" (طليمات غازي، 2000، صفحة 99). ولعلّ السائل يتساءل عن سبب هذا التّحديد بالذّات، فحجّتهم في ذلك أنّ العرب بعد هذه الفترة وبعد اختلاطهم بالعجم قد تسلّل إليهم اللّحن وأصبحت عربيّتهم مشكوك فيها. إنّنا حين نضع هذه الضّوابط التي تقيّد بها النّحاة ندرك عن وعي أنّ مساءلتهم للّغة العربيّة وأبحاثهم فيها قد غلب عليها في مراحلها الأولى المنهج الوصفي الذي يختص "بالدراسة اللّغويّة الوصفية التي تختصّ بفترة محدودة من تاريخ لغة من اللّغات مستعملة في مكان محدود" (السعران، صفحة 241). والمنهج الوصفي - كما هو معروف- في اللّسانيّات الحديثة التي تبدأ مع اللّغويّ الشّهير دي سوسير، ينهض على مقومات هي: وحدة الزمان، ووحدة المكان، ووحدة المستوى. أمّا المقوم الأوّل فهو الذي يُعنى بدراسة اللّغة في إطار زمنيّ محدّد، على أنّ العرب لم يتّخذوا من الظواهر الجزئية للّغة العربيّة ميداناً لدراساتهم فحسب، بل سعوا إلى تناول اللّغة العربيّة كلّها. ولعلّ نظرة النّحاة العرب إلى النّتائج المرجوة والأهداف المنشودة جعلتهم يفعلون ذلك مقتنعين أنّ "تعديل المنهج في سبيل إنجاز العمل أولى من التزامه إذ أدّى الالتزام إلى النقص" (طليمات غازي، 2000، صفحة 99). غير أنّ الذي يشفع لهم كذلك ويجعل أهدافهم ذات قيمة حينما نعلم "أنّ القدر الأكبر من المادة التي درسوها كان حياً تلهج به ألسنة الأعراب الذين يتّصل بهم الدّارسون صباح مساء" (طليمات غازي، 2000، صفحة 99).

أمّا وحدة المكان فيؤكّد الدّارسون في المنهج الوصفي على ضرورة حصر المساحة المكانية التي توطّر الدّراسة اللّغوية، فمدرسة البصرة قد ضيّقت مواضع البحث، إذ أخذ نحويّوها عن القبائل التي كانت تبعد عن بلاد العجم وهي: ثقيف وهذيل وخزاعة وبني كنانة

وغطفان وبني أسد وبني تميم. "وأما من بعد عنهم من ربعة ولخم وجذام وغسان وإياد وقضاة وعرب اليمن المجاورين لأمم الفرس والروم والحبشة فلم تكن لغتهم تامّة الملكة بمخالطة الأعاجم، وعلى نسبة بعدهم من قريش كان الاحتجاج بلغاتهم في الصّحة والفساد وعند أهل الصناعة العربيّة" (ابن خلدون، 2005، صفحة 491). وإذا انتقلنا إلى الرّكيزة الثّالثة في المنهج الوصفي أيضاً، وجدناها تعتمد على توحيد المستوى وهو ما يعني عند الوصفيّين "طبيعة وسيلة الاتّصال اللّغوي (المنطوق أو المكتوب)، وتشتمل هذه المستويات مستوى اللّغة الفصحى، والوسطى، والعاميّة، أو نوع الفن الذي يُتعامل معه (أدبي أو علمي)" (عبد الجليل، 2002، الصفحات 133-134). وقد يُعتمد كذلك على طبيعة المتكلّم في حدّ ذاته، فالاستعمال اللّغوي غير ثابت وهو متغيّر على الدّوام، "متغيّر في الفرد الواحد في مراحل عمره، ومتغيّر في البيئة الكلامية الواحدة حسب المهنة والحرفة، وحسب الأعمار وحسب المستوى الاجتماعي إلخ" (السعران، صفحة 242).

5. النحو العربي والمناهج النحويّة الحديثة

يجمع الباحثون في ميدان الدّراسات اللّغويّة أنّ اللّغوي "دي سوسير" قد خطا بالبحث اللّغوي خطوات عملاقة، فهو يرى "أنّ موضوع علم اللّغة الوحيد والصحيح هو اللّغة معتبرة بذاتها ومن أجل ذاتها" (دي سوسير، 1984، صفحة 29). أي دراسة نظام اللّغة القائم على التّفاعل الحاصل بين مستوياتها المتنوّعة، هذه الدّراسات أفضت إلى ظهور مصطلح جديد هو البنية وهو "نشاط ذهني يهدف إلى إدراج الأشياء في نظم مفهومة معقولة واضحة التّركيب، بينة الوظائف محكومة في علاقتها وارتباطاتها" (فضل، صفحة 18).

لقد استطاعت أن تترك هذه التّصورات الجديدة أعمق تأثير في خلق تيار الفكر البنائي من خلال انبثاق

مدارس لغوية أخذت عن دي سوير معالمها الأولى. ولئن كان اهتمام كل هذه المدارس منصباً على فهم اللغة وكشف أسرارها، فإنّها كانت تنطلق -على اختلافها- في عملية الوصف والتحليل من الجملة بوصفها "إطاراً للإدماج الإجمالي لكل الوحدات الملائمة لسانياً" (عياشي ، 2004، صفحة 120). وكان اهتمام هؤلاء اللغويين واضحاً عندما راحوا يحللونها ويبينون مكوناتها، ويستقصون وظائفها، ويقتنون قواعد ارتباط عناصرها. ولذلك عدّ هذا النحو نحواً جملياً بالدرجة الأولى مهمته بيان وجوه الارتباط بين الكلمات من حيث العلاقات النحوية والدلالية. إنّ نحو الجملة هو "طراز من التحليل النحوي يقيّد معالجته بحدود الجملة، ويرى فيها أكبر وحدة لغوية يطمح إلى تحليلها وتقعيدها" (مصلوح، 1990، صفحة 406).

ولعلّ هذا الاهتمام البالغ بالجملة هو الذي جعل نحوها يهيمن على الدراسات والنشاطات اللغوية بوجه عام زمنياً طويلاً، بحيث أصبح نحو الجملة يعتبر أنّ اكتشاف قواعد بنائها هو منتهى همّه ومبلغ علمه، لأنّها في زعم هؤلاء اللغويين الذين انتصروا للجملة ونحوها أنّها أكبر وحدة لغوية يمكن أن يصلها الوصف والتحليل. بيد أنّ شيئاً من العجز بدأ يظهر على هذه الدراسات، خاصة عندما "اتّضح أنّه ليس بقادر على أن يعالج بكيفية ملائمة ظواهر لسانية هامة، وفي الوقت نفسه، عديدة مثل الإضمار" (بن عروس، 2007، صفحة 22). إنّ نحو الجملة يتوقف في معالجته عند حدود الجملة ولا يتعدّاها، ويرى فيها الوحدة اللغوية الكبرى متناسياً أنّ الجملة ليست إلّا جزءاً من وحدة أكبر هي النصّ، فهو بذلك (نحو الجملة) "لا يقرّ للنصّ بكيئونة متميّزة توجب معالجة تراكيبه معالجةً نحوية تستجيب لمقتضيات بنيته، وبهذا يقع خارج مجال الدرس النحوي" (مصلوح، 1990، صفحة 407).

والواقع أنّ هذا المأزق ليس الوحيد الذي وقع فيه نحو الجملة، فقد اتّسمت الدراسات اللغوية في مجملها بإقصاء جوانب كثيرة أثناء الوصف، ويكفي في هذا الاتجاه التذكير بأنّه تمّ تحليل الجمل ووصفها بمعزل عن السياق الذي ترد فيه، كما أهمل الجانب التفاعلي بين مستويات اللغة من جهة وبين اللغة ومستعملها. إنّ هذا العزل المجحف للسياق وإقصاء العديد من العناصر التي تدخل ضمن نظام اللغة هو الذي بدأ يندربضرورة تجاوز نحو الجملة، كما بدأ يظهر في الأفق تصور جديد يفضي إلى إمكانية دراسة بنى تفوق بنية الجملة هي النصّ. وسرعان ما بدأت أنظار اللسانيين تتّجه إلى استحداث نحو يُعنى بالنصّ، مؤكّدين على أنّ أية عملية للتحليل "لأيّ نموذج لغويّ يُصمّم لدراسة اللغة يجب أن ينبني على نظريّة النظم التي توضّح الكيفية الشاملة التي يعمل بها كلّ نظام دون عزل لأيّ جانب من جوانبه دون مبرّر كاف لذلك" (عوض، 1410هـ، صفحة 45).

لقد أدرك اللسانيون الذين اهتمّوا بتحليل النصوص أنّ ما كان يحدث في نحو الجملة من عزل الجمل لا شكّ أنّه "يُحيل اللغة الحيّة الطازجة فتاتاً وتفاريق من الجمل المصنوعة المجفّفة أو المجمّدة" (مصلوح، 1990، صفحة 407). وقد أدركوا كذلك أنّ البشر حين يتواصلون فإنّهم يعملون ذلك في نصوص وليس في جمل معزولة، وعليه يتّخذ النصّ مستوى غير الذي للجملة. فالبنى النصّية "وإن كانت قد أنجزتها كينونات لسانية إلّا أنّها تكون كينونات تواصلية... أي وحدة وظيفية تنتمي إلى نظام تواصل" (عياشي ، 2004، صفحة 119). كلّ هذه الأسباب جعلت القائمين على الدراسات اللغوية يتحولون عن وعي جليّ عن وحدة البحث التقليديّة أي الجملة إلى العلامة الأساسية التي هي النصّ. ويذهب اللغويون الذين صبّوا اهتمامهم على النصّ إلى استخلاص فروق جوهرية بين

هذا الأخير والجملة، فالنص هو الذي "يسمح برفع اللبس في الجمل، وهو يشتمل على اقتضاءات واستلزمات لا تشتمل عليها الجمل، وهو قابل لإعادة الصياغة بشكل أكثر من الاحتمالات التي تمدنا بها الجمل إما عن طريق الشرح أو التلخيص" (بن عروس، 2007، صفحة 109).

إنّ التحول الواعي لعلماء النص عن وحدة البحث التقليدية (الجملة) والانقلاب على المفاهيم المتجذرة في أعمال اللغويين البنويين والانتقال بالدرس اللساني إلى العلامة اللغوية الأساسية (أي النص)، لم يكن صدفة ولا ترفاً، وإنما كانت ضرورة ملحة أملت تجاوزات وفرضته نقائص، وما زاد من اقتناع هؤلاء اللسانيين بأهمية نحو النص ما يقدمه هذا الأخير في فهم للظاهرة اللسانية القائمة على أساس "دراسة اللغة دراسة نصية وليس اجتزاء الجمل والبحث عن نماذجها وتهميش المعنى" (مصلوح، 1990، صفحة 430). إنّ هذا النوع من الدراسة يسعى إلى إيجاد نحو يتجاوز حدود الجملة ليمتد إلى متتاليات من الجمل ثم إلى الفقرة ثم إلى النص بتمامه، ويمكن أن يُطلق على هذا النحو "نحو النص".

6. تعريف نحو النص

إذا كانت الجملة في عرف اللغويين تُعرف على أنّها "تركيب لغوي مستقل لا يحتويه تركيب لغوي أكبر بموجب علاقة قواعدية معينة" (بن تواتي، صفحة 32). فإنّ نحوها يقوم على البحث والتنبؤ "بالقواعد والكيفيات التي تربط من جهة الفونيمات لتأليف المورفيمات، والتنبؤ من جهة أخرى بكيفيات انتظام المورفيمات لتأليف الجملة" (ماريو نوال، 2007، صفحة 79). وعليه يمكن أن ننقل هذه المعادلة في الاتجاه المقابل فنقول: إذا كان النص في أبسط تعريفاته "مركب لغوي من العلامات يشير على الأقل إلى السمات التالية: تتابع من الجمل، مشكل حسب قواعد

النص أتمّه مضمونياً منتج، مقصود، متصل، نهائي، مدمج، منظم" (زيسيسلاف، 2003، صفحة 56)، فإنّ نحو النص اتجاه جديد ينتمي إلى لسانيات النص يُعنى "بالوصف والدراسة اللغوية للأبنية النصية، وتحليل المظاهر المتنوعة لأشكال التواصل النصي" (عفيفي، 2001، صفحة 31). وهو نحو يقوم على البحث في القواعد التي تضمن للنص تماسكه وتربطه في إطار وحدته الكلية، ممّا يعني أنّ هذه القواعد التي تساهم في ذلك هي "مجموعة من القواعد الاختيارية التي استُخلصت من النص ذاته، فليست لها إذن سلطة خارجية إجبارية يتحتّم أن يخضع لها النص" (بحيري، 2010، صفحة 31). لذلك لا بدّ أن يُنظر إليه على أنّه بنية كلية تتحد فيها الأجزاء لتكوّن الكلّ، وعليه فإنّ البحث في أبنية النصوص واكتشاف آليات تماسكه التي تحقّق ترابط العلاقات بين متتاليات الجمل يعني باختصار شديد اكتشاف شروط التّعالقات التي تحدث بين هذا التتابع الجملي.

يفهم إذن من خلال ما قيل أنّ نحو النص فرع من فروع اللسانيات الذي جاء بديلاً عن نحو الجملة، وهو الذي "يصف وسائل التعبير المسؤولة عن عملية تشكيل النص" (زيسيسلاف، 2003، صفحة 60)، أي "يقتصر مجال نحو النص على الوسائل اللغوية المتحققة نصياً والعلاقة بينها" (زيسيسلاف، 2003، صفحة 39). واهتمام اللسانيين بتحليل النصوص بوصفها أهدافاً من أجل بناء نظرية متكاملة هو الذي جعلهم يُعنون بكل أشكال التّواصلات الإنسانية المنطوقة منها والمكتوبة، المهم أن تحقّق شرط التماسك، ولذلك وجدوا أنّ الدّراسات النّحويّة التي عُنيّت بالجملة لم تقدّم إلّا تحليلات جزئية لبعض العلاقات الحاصلة بين أجزاء الجملة والمتواليات الجمليّة، غافلين عن كثير من الظواهر التركيبية التي لم تجد وصفا وتحليلاً مقنعاً إلّا ضمن نحو النص.

وهذا ما مكن لهذا الأخير أن يتصدّر زيادة البحث والدّراسات اللّسانية لأنّه "يراعي في وصفه وتحليلاته عناصر أخرى لم توضع في الاعتبار من قبل، ويلجأ في تفسيراته إلى قواعد دلاليّة ومنطقيّة إلى جوار القواعد التركيبيّة، ويحاول أن يقدّم صياغات كليّة دقيقة للأبنية النّصية وقواعد ترابطها" (بحيري، 2010، صفحة 156).

شهدت الدّراسات اللّغويّة المعاصرة إذن تحوّلًا أساسيا وضروريا في نفس الوقت، إذ لم يعد يُنظر إلى النّص على أنّه مجموعة متتاليات من الجمل فحسب، بل على أنّه وقائع اتّصال، يستهدف البحث فيه الكشف عن أبنيته وتماسكها ضرورة "دراسة العمليات التي تتمّ بواسطتها توظيف اللّغة كأداة من أدوات الاتّصال" (عوض، 1410هـ، صفحة 39). إنّ اللّغة نظام تتفاعل فيه جميع المستويات ويرتبط بعضها ببعض، وإذا كان الأمر كذلك فإنّ النّصوص -وهي إنتاجات لغويّة- مجموعة من الأنظمة المتفاعلة التي تحقّق أهدافا تواصلية، وعليه فإنّ وصف النّصوص وتحليلها يرغمنا من هذا المنطلق الصّدوف عن التقيّد بنحو الجملة فقط، إذ "لا نكتفي بوصف التّراكيب اللّغويّة وإنّما يجب أن نكون قادرين على تحليل العمليّات التي يتمّ بموجبها تكوين النّص وبنائه في تراكيب لغويّة ظاهرة، وعندئذ يتّضح لنا أنّ مجمل الدّراسة اللّغويّة إنّما تتركّز في الواقع حول مفهوم التّرابط" (عوض، 1410هـ، صفحة 44).

ولعلّ قضية التّرابط تعدّ من القضايا الهامة التي غني بها نحو النّص، لأنّ النصوص -على اختلافها وتنوعها- لا تُفهم ولا تُدرك إلّا وهي متماسكة ومترابطة، فهي تنقل عالما خارجيا يتّسم هو الآخر بالنظام وارتباط عناصره. تتضح مهمّة نحو النّص بناءً على هذا المنطق بأنّها بحث في القوانين والقواعد التي هيأت للنّص أن يكون بنية اتّصالية تواصلية تحقّق تفاعلا بين المنتج

والمتلقي، ومهما يكن من أمر فهو (نحو النّص) لا يستهدف بحال من الأحوال وضع قوانين مجردة وصارمة تولّد بها النّصوص، وإنّما تحدّد أهمّيته البالغة له بأنّه يسعى إلى "صياغة قواعد تمكّنا من حصر كلّ النّصوص النّحوية في لغة ما بوضوح، ومن تزويدنا بوصف للأبنية" (بحيري، 2010، صفحة 157). وبتعبير آخر يمكّنا نحو النّص من فهم الكفاءة اللّغوية لدى المتكلّم التي تجعله قادرا على إنتاج كمّ هائل من النّصوص عن طريق وصف القواعد والقوانين المسؤولة عن ذلك، كما يسمح للمتلقّي أيضا وعن طريق هذه القواعد كذلك تفسير الكفاءة اللّغويّة والمقدرة على وصف وتحليل كمّ لانهائي من النّصوص. إنّ تحليل النّصوص وانطلاقا ممّا قبل يتّخذ من نحو النّص مرتكزا له، ولكنّه مع ذلك يرفض أن تطبق هذه القواعد والقوانين بطريقة صارمة، ويكتفي بعرض هذه القواعد بطريقة اختيارية أخذت من النّص ذاته لأنّ النّصوص يختلف بعضها عن بعض، وتباين بشكل أو بآخر في طريقة بنائها.

يحاول "فان ديك Van Dijk" وهو اللّساني الذي اهتمّ بنحو النّص اهتماما بالغا أن يؤكّد أنّ هذا الأخير بات أمرا ضروريا وليس اختياريا في تحليل النّصوص، ولكن يشير في الوقت ذاته إلى أنّ هذا الانتقال بالدرس اللّساني من وصف وتحليل الجمل إلى وصف وتحليل النّصوص لا يعني بحال الرّفص القاطع لنحو الجملة أو التّقليل من النّتائج التي وصلت إليها تلك الدّراسات، ولكنه يرى -كما يرى غيره من علماء النّص- أنّه يتحتّم "ادخال عناصر دلاليّة وتداوليّة إلى الوصف والتحليل اللّغويّين" (بحيري، 2010، صفحة 245). لقد أفضى هذا التحليل الجديد لأبنية النّصوص عند فان ديك إلى تقسيم المستويات التي يدور في فلكها نحو النّص إلى ثلاثة هي: أمّا المستوى الأوّل فهو الذي يركّز فيه على دراسة مستويات اللّغة داخل النّصوص الصّوتيّة منها

والتركيبية والمورفولوجية (علم الصرف)، وهذا المستوى يركز البنية الشكلية للنص، وهذه الأخيرة إنما هي تجسيد للنحو الذي يُعتبر نظاماً من القواعد التي تختص بها لغة من اللغات، "فليست معرفتنا اللغوية الحقيقية وتطبيقها في اتصالات لغوية سوى تجسيد غير مباشر لهذا النظام اللغوي" (فان ديك، 2013، صفحة 19). إنّ وصف النصوص من هذه الزاوية يعتمد على وصف بنيتها على مستويات مختلفة وصفا فيزيائياً أو وصفا فيزيولوجياً "وتلك البحوث هي موضوع علم الأصوات، وهو علم يرتبط بعلم اللغة، أي ما يزال يرتبط بعلم النحو ارتباطاً محدوداً بدرجة أو بأخرى" (فان ديك، 2013، صفحة 40). يمكن أن يتخذ نحو النص علم وظائف الأصوات معيناً له على فهم البنى الشكلية للمنطوقات، فهو مثلاً الملامح الفارقة التي تميز الأصوات بعضها عن بعض و"كيف يمكن أن تنضام هذه الصورة الصوتية بعضها مع بعض في تجمعات، وما الاختلافات التي يمكن أن تتورثها خلال ذلك" (فان ديك، 2013، صفحة 41). أمّا المستوى الدلالي الثاني الذي يركز عليه فان ديك فيؤكد من خلاله ضرورة حرص النحو على المعنى على الرغم من أنه ليس من بنية الأقوال، أي إنّ النحو "يقتضي أيضاً تخصيص معنى البنية المرتبطة بالأشكال الصورية (...) لأنّ التراكيب الشكلية الصرفية ترتبط بالبنى الدلالية" (فان ديك، 2013، صفحة 19). بناءً على ما تقدّم يمكن اكتشاف هذا المستوى الدلالي وتعالق الجمل وارتباطها بعضها ببعض عن طريق "التطابق الإحالي والإشاري، وغيرها، ومنه علاقات التماثل والاحتواء، والتجاور والتقابل، وهي في الحقيقة علاقات إحالية تفسّر من خلال مقولات منطقية محدّدة ... والهدف من ذلك إيجاد ترابط بين أجزاء النص من خلال علاقات دلالية" (عفيفي، 2001، صفحة 59).

ويُعدّ المستوى الأخير وهو المستوى التداولي عنصراً هاماً في وصف أبنية النصوص وإن كان هذا المستوى يتعدى الإنتاج إلى التلقي، فهو يوضّح أهمية السياق في تحليل المنجزات اللغوية وفهم دلالاتها وهذا "مما يجعل العبارات مقبولة أي أن يصير تركيبها مناسباً لمقتضى الحال بالنظر إلى السياق التواصلي" (فان ديك، 2013، صفحة 19). والسيّاق كما هو معلوم يقتضي البحث فيه الإلمام بعناصر كثيرة تُشكّله كالمُتكلّم أو الكاتب، والمستمع أو القارئ، والزّمان، والمكان. والهدف من إيراد كلّ هذه المستويات عند فان ديك في نحو النص هو التأكيد على أنّ كثيراً من الظواهر لابدّ أن تعالج في إطار النص بوصفه وحدة كبرى إذ أثبت أنّ الاعتماد على نحو الجملة فقط في وصف المنجزات اللغوية يُعدّ أمراً غير مقبول، فنحو النص يراعي في أبحاثه الجانب الشكلي والدلالي والبراغماتي وكلّها مستويات لا يجوز فصلها.

7. النحو العربي ونحو النص اتصال أم انفصال؟

من الضروري أن نؤكد هنا أنّ الفتوحات الإسلامية واختلاط العرب بالعجم، وتأثرهم بنمط الحضارة الجديدة التي لم يكونوا على عهد بها من قبل، كان لها الأثر الأعظم في إحداث كثير من التّغييرات في كلام العرب الذين عُرفوا قبل ذلك بفصاحتهم وسلامة لسانهم، وصفاء ملكتهم اللغوية، وقدرتهم على الإبانة عن مقاصدهم دون تكلف. وقد استطاع النّحاة العرب أن يحيطوا بأغلب مسائل هذه اللغة التي عُرضت لهم في علم هو علم النحو وهو "علم بأصول يُعرف بها أواخر الكلم إعراباً وبناءً، وغرضه معرفة صواب الكلام من خطئه" (صبيوان، 2016، صفحة 41). لقد حاول هؤلاء اللغويّون تسجيل كل ملاحظاتهم عن المادّة اللغوية التي استقرأوها من كلام العرب الفصيح مدوّنين ذلك في صورة قواعد تُملّحها طبيعة هذه اللغة، إذ ليس النحو سوى تجسيد لذلك النظام الذي

تتفاعل عناصره عن طريق تلك القواعد، وهي "قواعد يستنبطها هؤلاء الأفراد ممّا يُمكنهم من إنشاء أقوال لغوية وفقها" (خطابي، 1991، صفحة 28). واهتمام العرب بالعربية ونحوها كان واضحاً من خلال ملاحظة استعمالات الأفراد لهذه القوانين في صورها المختلفة، فقد وقفوا على التغييرات التي تطرأ على الكلمة، كما وصفوا الجملة وأوضاعها المختلفة وهو ما أدى بهم إلى تأصيل قواعد للنحو العربي يمكن عن طريقها محاكاة كلام العرب، وهذا التأصيل كان نتيجة استقراء واع، وملاحظات دقيقة ونظر ثاقب وصائب للأساليب وسعة في الاطلاع.

ولا ينكر أحد أنّ ما جادت به كتب النحويين منذ مئات السنين من إرث ضخّم، وعلم غزير هو نتيجة قدرة اللغويين العرب في محاورة لغتهم ومساءلتها في مختلف جوانبها الصوتية، والنحوية، والدلالية، والصرفية، والمعجمية. ويبدو أنّ هذه المسائل التي تمثّلوها بالدراسة لم تخرج عن إطار الجملة التي كانت ميداناً للملاحظة والتجريب، إذ يُجمع الباحثون في اللسانيات العربية أنّ "موضوع الدرس النحوي هو الجملة، وما يعرض لها من ظروف قولية، وما يعرض لأجزائها في أثناء الاستعمال وفي ثنايا التأليف من عوارض" (المخزومي، 1986، صفحة 65). فقد اهتموا بتقسيم الجمل، وما يطرأ عليها من توكيد أو نفي أو استفهام، كما تعرضوا للمعاني المختلفة نتيجة ظاهرة التقديم والتأخير فيها، وزادوا بحثاً عن المعاني الإعرابية كالفاعلية والمفعولية، وميّزوا بين الجمل التي لها محلّ من الإعراب وغيرها من التي لا محلّ لها من ذلك.

ومن المسائل التي تؤكّد وقوف النحاة العرب عند الجملة اهتمامهم بقضية الإعراب، فقد عنوا به عناية منقطعة النظير حتّى عدّ النحو عندهم هو الإعراب، إذ هو الذي يبيّن وظيفة الكلمة داخل الجملة وهو الذي يفصح عن المعنى المقصود ولهذا فقد كان بالنسبة لهم

ميزان العربية الصحيحة، وقد جاء تعريفهم له دالّاً على قيمته فهو "منقول من أعرب الرجل إذا تكلم بالعربية، لأنّ المتكلم بغير الإعراب غير متكلم بالعربية، لأنّ اللغة الفاسدة ليست من العربية" (السيوطي، صفحة 89). ويبرز من خلال هذا التعريف أنّ معالجة العرب لأواخر الكلم والتركيز عليها كان نابعا من حرصهم على تفادي التباس المعاني، يقول الزجاجي في إيضاح علل النحو: "فإن قال قائل: قد ذكرت أنّ الإعراب داخل عقب الكلام فما الذي دعا إليه واحتيج إليه من أجله؟ فالجواب أن يقال: إنّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضاف إليها: ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلّة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني" (السيوطي، صفحة 92).

واهتمام العرب بالإعراب جعلهم يركّزون على الجملة ولم يتعدّاه إلى ما يجاوزها، بل لم ينظروا أصلاً في مسائل الرّبط والارتباط التي تتجاوز الجملة الواحدة إلى متتاليات الجمل، إذ لم يهتم النحاة في مناقشاتهم ومحاوراتهم عمّا يمكن أن يحدث التماسك بين الجملة والأخرى ثمّ الفقرة ثمّ النص، وقد سقط من دائرة اهتمامهم البحث فيما يفوق هذه البنية التي عدّت عندهم وحدة التخاطب والتّفاهم لأنّ هدفهم هو التّكلم بالعربية كلاماً صحيحاً بعيداً عن اللّحن وهذا لا يكون إلّا باحترام الإعراب وحركاته التي توضّح تغير المعاني بتغير الحركات الإعرابية في الجملة الواحدة. وعلى الرغم من أنّ اللغة العربية تزخر بوسائل الرّبط كالضمائر والإحالات والحذف والتكرير والأسماء الموصولة إلّا أنّ حديث النحاة عنها كان من غير درس من حيث دورها في إنشاء التماسك والتلاحم، وقد تناولوها بالحديث تناولاً يمسّ بالإعراب أو متّصلاً بأحكامه فقد تعرضوا للضمائر وأنواعها، والحذف في الجملة، كما بيّنوا ماهية الأسماء الموصولة ولكنهم في

معرضهم هذا لم يوضّحوا قيمتها في شدّ الجمل إلى بعضها البعض.

ولعلّ حرص النّحاة على تقنين قواعد اللّغة العربيّة مخافة ضياعها وضياع القرآن من بعدها، هو ما جعلهم يركّزون على النطق الصحيح والسّليم للجمل، فمتى تحقّق هذا المراد لم تكن الحاجة بعد ذلك إلى النظر إلى ما فوق الجملة أمراً ذا قيمة، فقد كان جلّ تركيزهم على أواخر الكلم إمّا إعراباً أو بناءً، ولكن مع التّأكيد أنّ وضع الحركة الإعرابية في أواخر الكلم لا يكون إلّا بعد فهم التّضام والتّعالق الحاصل بين أجزاء الجملة وعناصرها. وقد حاولوا في ذلك كلّ إلى تعريف للجملة التي عُدتّ عندهم الكلام الذي يحسن السّكوت عليه، وحسن السّكوت عليه يعني تأديتها لمعنى واضح ومفهوم. يقول ابن جني: "أما الكلام، فكلّ لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه التّحويّون الجمل نحو: زيد أخوك. قام محمد. وضرب سعيد. وفي الدار أبوك. وصه ومه ... فكل لفظ استقلّ بنفسه وجُنيت ثمره معناه فهو كلام" (ابن الجني، 1986، صفحة 18). إنّ مبلغ اهتمام النّحاة كان قائماً على بيان الإعراب وتفصيل أحكامه من خلال إيجاد تفسير منطقي يعلّل التّغيّر الذي يطرأ على الكلمات داخل الجملة الواحدة. ولعلّ هذا الاهتمام المبالغ فيه والمفهوم في الوقت نفسه، هو ما جعلهم يقصرون دراساتهم وملاحظاتهم على الجملة، ولكنهم بهذا الصنيع ربّما قد "حرموا أنفسهم وحرّمونا إذ اتّبعنّاهم من الاطّلاع على كثير من أسرار العربيّة وأساليها" (ابراهيم مصطفى، 1992، صفحة 07). إذ لم يتعرّضوا بالوصف والتّحليل إلى نصوص بأكملها ولم يقفوا على البنى التي تفوق الجملة، وهي البنى التي عُدتّ قطب الرّحى في الدّراسات اللّسانية الحديثة (نحو النّص) التي نظرت إلى المنطوقات اللّغويّة على أنّها كل وليست مجردة أجزاء. وما يشفع لهؤلاء التّحويين أنّ الهدف من دراساتهم

للّغة العربيّة كان بالدّرجة الأولى والأخيرة الحفاظ على هذه اللّغة من الزّوال وهو ما يتبعه حفاظ على القرآن الكريم وهو الذي تحقّق فعلاً.

ولكن مع ذلك كله هل يمكن للدراسات اللّسانية الحديثة (نحو النّص) أن ينأى بعيداً عن نحو الجملة؟ إنّ تحليل النّصوص ودراساتها في اللّسانيّات العربيّة الحديثة التي تأثرت بنحو النّص لا يمكن أن تصل إلى نتائج ذات قيمة ما لم تتّخذ من نحو الجملة (النحو العربي) أساساً قوياً ترتكز عليه، فالنّصوص التي تشكّلت وقُصد بها الاتّصال لم تنطلق في إنتاجها من فراغ، إذ لابدّ للذي يعالج النّصوص أن يفهم أنّها بنيت على قواعد النّحو العربي، "فإذا أردنا التّوسع في فهم نظام النّصوص لم يكن ذلك إلّا بالعودة إلى النّحو" (تمام، 2000، صفحة 16). فهذا الأخير يجسّد تفاعل النظام على اختلاف مستوياته داخل الظّاهرة اللّغويّة (أي النّص)، وهذه القوانين والقواعد هي المتعارف عليها ضمن بيئة لغويّة معيّنة، فمتى تواضع النّاس على نفس قواعد النّحو أمكنهم التّواصل عن طريق المنطوقات اللّغويّة. ولكن مع التّأكيد أنّ النّص ليس هو الشكل اللّغوي فحسب وإنّما هو بنية معقّدة أنتجت لتؤدّي وظيفة معيّنة في بيئة معيّنة، متوجّهة إلى شركاء التّواصل، هؤلاء الشركاء هم المتلقون.

ولأنّ النّص يتجاوز فكرة أنّه بنية سطحية أو شكل ظاهري، فقد أكّد فان ديك على قضية القدرة النّصيّة لدى المتكلم الذي تجعله قادراً على فهم أنواع من النّصوص، ولا شكّ أنّ هذه القدرة "تتيح للمتكلّم الأهلي المثالي للغة معيّنة فهم وتأويل أو تفسير عدد لا متناه من النّصوص النّحوية أو المنسجمة أو الكاملة" (لقاح، 1992، صفحة 21). والوصول إلى تأويل هذه النّصوص من خلال هذه القدرة سيؤدّي حتماً إلى اكتشاف البنى الكبرى لها، وهذه الأخيرة عند فان ديك لا تتحدّد بالنظر إلى النّص على أنّه أجزاء، وإنّما تتحدّد

عن طريق النظر إلى النص على أنه بنية كلية أو بنية شاملة، وانطلاقاً من هذا الأساس يقابل بين مفهوم البنية الصغرى والتراكيب الدنيا وهي التي "تتعلق فيها الأبنية الصغرى بمستوى الجمل أو المتواليات الجمليّة" (بحيري، 2010، صفحة 246)، وبين التراكيب العليا والأبنية الكبرى التي لا تتحدّد في مستوى الجملة أو المتواليات الجمليّة، وإنّما "بالنظر إلى النص ككل بوصفه وحدة كليّة، إذ إنّها تتجاوز تحديد أبنية النص النحويّة والدلاليّة إلى تحديد الترتيب الكلّي لأجزاء النص، إلى النظام العام الذي يحكم حركة النص" (بحيري، 2010، صفحة 246). ومهما يكن من أمر فإنّ الوصول إلى تحديد البنية الكبرى للنصوص لا يمكن أن ينفصل على قضية هامّة في نحو النص وهي قضية السياق. هذا الأخير الذي يحتلّ مكاناً هاماً في نحو النص إذ هو المسؤول في جزء كبير على إمكانية تحديد أنواع النصوص، إذ النصوص وحدات تواصلية تتحقّق عن طريق اللغة في سياق اجتماعي أكبر لتحقيق أهداف متباينة، ولذلك تظلّ هذه المنتجات اللغويّة عصيّة عن إلحاقها بنوع من أنواع النصوص بعينه خاصة عندما ندرك أنّ العملية الاتصاليّة تخضع للآليات، إذ تتغيّر العناصر التي تشكّل هذه العملية. إنّ هذه المنجزات اللغوية هي أنظمة ديناميّة تسعى إلى أن تساير المواقف وتؤثّر فيها وتغيّرها لذلك تظلّ إمكانية الاعتماد على السمات النحوية المحض في تصنيف النصوص أمراً غير دقيق.

ولكن مع كل ما قيل لا مناص من الاعتماد على النحو العربي في تحليل كل المنجزات اللغويّة التي يهتم بها المنشغلون في هذا الحقل من الدّراسات اللسانية، ولكن مع التأكيد أنّ الظاهرة اللغوية لا تقف عند حدود الجملة ولكّنها تتعدّاها إلى البحث في وسائل أخرى تتّجه إلى الاهتمام بالعناصر الدلالية التي لا تتحقّق إلّا عن طريق ترابط الجمل وتعالقها كالضمان

والإحالة والحذف وغيرها. كما يضع نحو النص في حساباته بعض العناصر غير اللغوية، فالنصوص في عرف اللسانيين النصّانيين لم تعد مجرد إنتاجات لغوية فحسب، أو متتاليات من الجمل، ولكّنها تمثّل منجزات لغويّة ذات أبنية منظمة ومعقدة توصف بأنّها وقائع اتّصال، والبحث في هذا النسيج يستدعي حتما الاستعانة بكل العناصر التي ستفتح مجالاً لفهم الأبنية النصيّة، ولكنّ البداية ستكون حتما من نحو الجملة. إنّ النحو العربي ونحو النص لا تنفصم العلاقة بينهما وهما على اتّصال على الدوام.

8. خاتمة

لقد حاول هذا البحث أن يقدم لمحة وجيزة عن النحو العربي وكيف أنّه نشأ في رحاب القرآن الكريم فكان الدافع إليه دافعا دينيا، ولكن سرعان ما تقدّم فيه النّحاة العرب خطوات عملاقة أبانت عن وعي دقيق، وعمق تفكير، وقدرة على التحليل لكثير من المسائل اللغوية. وقد نهج النّحاة العرب في سبيل تحقيق هدفهم المنهج الوصفي بكل خصائصه، وهو نفس المنهج الذي ذاع صيته واشتهر في العصر الحديث، وهذا ما ينمّ عن فهم للظاهرة اللغويّة فهما سليما. وقد تشكّلت في نهاية هذا العمل مجموعة من الاستنتاجات نوجزها فيما يلي:

- إنّ فهم اللغة العربيّة واكتشاف أسرارها جعل النّحاة العرب يهتمون بها من خلال تشكّلها في جمل، وهذا ليس عيباً إذا ما أدركنا المهمّة التي وضعوها صوب أعينهم وهو الحفاظ على اللغة العربيّة.

- إنّ النحو العربي وإن كان نحواً جملياً فقد استطاع أن ينقل لنا هذه اللغة العظيمة التي شرفها القرآن الكريم، وبقيت مستمرة طوال هذه القرون، إذ لا أحد يستطيع أن ينكر فائدة هذا النحو.

- التّطور في كل المجالات سمة من سمات الحضارة الإنسانية، والتّقدّم في العلوم يتبعه تقدّم في الدّراسات

اللغوية كذلك، وهذا ما يؤكد الصلة الدائمة بين النحو العربي ونحو النص، فهذا الأخير لم يُن على فراغ. -نحو النص نمط جديد في الدراسات اللغوية الحديثة التي تهتم بالنص وصفا وتحليلا، ولذلك فهو يعتمد على الوسائل اللغوية وغير اللغوية من أجل الوصول إلى تحليل الظاهرة اللغوية (النص)، وهي لا تقف عند حدود الجملة بل تتعداه.

وأخيرا لابد من التأكيد أنّ الدراسات العربية في هذا المجال تبقى متواصلة، لأنّ اللغة العربية لغة حية ومرنة ومتجددة، وهي لغة وصل بامتياز لها من الروابط الشكلية والدلالية ما يجعلها تتفاعل مع الدراسات الحديثة، كيف لا وهي اللغة التي شرفها المولى عز وجل بأن كانت وعاء للقرآن الكريم، وعلى الدارسين الاهتمام بذلك.

- المصادر والمراجع:

- 1- عبد القاهر الجرجاني. (1992). دلائل الإعجاز (الإصدار 3). مصر: مطبعة المدني.
- 2- ابراهيم مصطفى. (1992). إحياء النحو. القاهرة.
- 3- ابن الجني. (1986). الخصائص (الإصدار 3). مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- 4- أبوبكر محمد بن سهل بن سراج. (1996). الأصول في النحو (الإصدار 3). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- 5- أحمد عفيفي. (2001). نحو النص، اتجاه جديد في الدرس النحوي. مكتبة زهراء الشرق.
- 6- أحمد مومن. (2008). اللسانيات النشأة والتطور (الإصدار 4). الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية.
- 7- المختار طليمات غازي. (2000). في علم اللغة (الإصدار 2). دمشق: دار طلاس للدراسة والترجمة والنشر.

- 8- اورزنيك زتسيسلاف. (2003). مدخل إلى علم لغة النص، مشكلات بناء النص. القاهرة: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع.
- 9- بدر الدين البلقيني سراج الدين الدماميني. (1998). الاستدلال بالأحاديث النبوية على اثبات القواعد النحوية (الإصدار 1). بيروت: عالم الكتب.
- 10- تواتي بن تواتي. (بلا تاريخ). المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث. الجزائر: دار الوعي للنشر.
- 11- جمال الدين السيوطي. (بلا تاريخ). الأشباه والنظائر في النحو.
- 12- حسان تمام. (2000). اللغة بين المعيارية والنصية (الإصدار 4). القاهرة: دار الصحابة للتراث.
- 13- خضير خلف صيوان. (2016). النص ونحو النص. العراق: مجلة الآداب .
- 14- سعد مصلوح. (1990). العربية من نحو الجملة إلى نحو النص. الكويت.
- 15- سعيد بحيري. (2010). علم لغة النص. القاهرة: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع.
- 16- صلاح فضل. (بلا تاريخ). نظرية البنائية في النقد الأدبي. القاهرة: مطابع الشروق.
- 17- عبد الرحمن ابن خلدون. (2005). المقدمة (الإصدار 1). مصر.
- 18- عبد القادر عبد الجليل. (2002). علم اللسانيات الحديثة. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- 19- عبد الناصر لقاح. (1992). اللسانيات واللغة العربية بين النظرية والتطبيق. المغرب.
- 20- عبده الراجحي. (2009). التطبيق النحوي (الإصدار 4). مصر: دار الصحابة للتراث.
- 21- غاري برو ماريو نوال. (2007). المصطلحات المفاتيح في اللسانيات. الجزائر.
- 22- فان ديك. (2013). النص والسياق. المغرب.

- 23- فردينان دي سوسير. (1984). علم اللّغة العام. (يوسف يوتيل، المترجمون) بغداد: دارآفاق العربية.
- 24- محمد خطايي. (1991). لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب. بيروت: المركز الثقافي العربي.
- 25- محمود السعرا. (بلا تاريخ). علم اللّغة، مقدمة للقارئ العربي. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- 26- مفتاح بن عروس. (2007). الاتّساق والانسجام في القرآن. الجزائر: رسالة دكتوراه.
- 27- منذر عياشي . (2004). العلاماتية وعلم النّص. المغرب: المركز الثقافي العربي.
- 28- مهدي المخزومي. (1986). في النحو العربي، نقد وتوجيه. بيروت: دارالرائد العربي.
- 29- نور عوض. (1410هـ). علم النّص ونظرية الترجمة. مكة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.